النشاط التجاري البريطاني
في حلب خلال القرن التاسع عشر

أ . م . د بيداء علاوي شمخي جبر الشويلي
كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد

ملخص باللغة العربية

تدور هذه الدراسة حول البحث في المحاور الآتية :-

أولاً : بدايات النشاط التجاري البريطاني في سوريا.

ثانياً : واجهات النشاط التجاري البريطاني في حلب.

ثالثاً : النشاط التجاري البريطاني والحياة الاجتماعية في حلب .

بينت الدراسة بوضوح جذور النشاط التجاري البريطاني وبداية ظهوره في سوريا وتثبيت أقدامه في حلب، كما أظهرت الدراسة صورة عن الحياة الاجتماعية للتجار البريطانيين في حلب، إذ تدل هذه الصورة على أن التجار كانوا أشبه ما يكونون بموظفين، حملتهم دولتهم مهمات عديدة، كان عليهم أن ينهضوا بها ويؤدوها بشرف وعلى أفضل وجه. ويبدو أن هؤلاء التجار بتنظيماتهم الدقيقة هذه، وبحركتهم الموجهة من بريطانيا كانوا يمثلون التسلل التدريجي، وبذور الاستعمار الغربي في حلب وبلاد الشام.

وهكذا فالتجارة البريطانية الكاسحة أغرقت سوريا بمصنوعاتها الخاصة، التي كانت تقليداً للكثير من المصنوعات السورية، بعد أن اقتبست بعض أساليبها ووسائلها، وهي بذلك مارست سياسة اقتصادية استعمارية، أشبه ما تكون بالاستعمار الحديث القائم حالياً، والمعتمد على استغلال الشعوب اقتصادياً.

Abstract

The British commercial activities in Halab during the nineteenth century

This study is going around to study the following axises

First : the beginning of the British commercial activities in Syria

Second: the front faces of the British commercial activities in Halab.

Third: The British commercial activities and the social life in Halab

This study showed clearly the roots of the British commercial activities and its apparent in Syria and it settle in Halab. As well the study showed the picture of the social life of the British merchants in Halab, where this picture showed that those merchants were as mach as like employees, whom their state made them carry many functions, which they had to do in honorable and on the best way. And it seemed that those merchants in their accurate organizing represented the hierarchical sequence, and the seeds of the western colonism in Halab and Syria.

So the British commerce overwhelmed Syria in its private objects which were imittial for most of the Syrian objects, after the quotation of some of its ways of means, and it practiced by this the economical colonisim, similar to the standing modern colonisim, which is basing on abusing peoples.

المقدمة :-

تعد حلب المركز التجاري الرئيس لشمال سوريا، وهي أكبر المدن السورية، وأقدم المدن المأهولة في العالم، فهي مأهولة منذ ما لا يقل عن أربعة آلاف عام، كانت حينها عاصمة لمملكة يمحاض الأمورية، وتعاقبت عليها بعد ذلك حضارات عدة مثل الحثية والآرامية والأشورية والفارسية والهيلينية والرومانية والبيزنطية والإسلامية. وفي العصر العباسي برزت حلب كعاصمة للدولة الحمدانية. وبعد أن فتح العثمانيون مدينة حلب عام ١٥١٧م واستولوا على سوريا والبلاد العربية انتعشت تجارة حلب مع البلاد الشرقية ولعبت دوراً محورياً في الإمبراطورية العثمانية، نظراً لموقعها القريب من الأناضول، ومع أن حلب فقدت قسماً عظيماً من أهميتها التجارية بعد اكتشاف الطريق البحرية للهند الشرقية. فأنها كانت في القرنين السابع عشر والثامن عشر مدينة تجارية زاهرة، وبفضل مركزها التجاري الهام، وصناعاتها وإنتاجها الحرفي، تعد ثالث أكبر مدينة في الإمبراطورية العثمانية بعد اسطنبول والقاهرة، بل أنها كانت تفوق الأخيرة لموقعها الجغرافي المتوسط، الذي جعلها مركز توزيع عالمي، وإذا كانت السفارات الغربية واقعة في استانبول فأن المهام القنصلية والتجارية الرئيسة كانت تتم في حلب.

ومهما قيل عن حلب فأنها ظلت أهم المحطات التجارية التي اعتمدت عليها الدول الأوربية في تجارتها، وبسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. فهي تقوم في أفضل بقعة، إذ تقع في متناول خمسة موانئ على البحر المتوسط هي (أزمير – القسطنطينية – الاسكندرون – طرابلس – صيدا)، وتتحكم بمدخل الفرات وغيرها. فمن هذا التفرع للطرق الرئيسة الهامة، جاءت أهمية حلب مخزناً للبضائع والسلع الأسيوية والأوربية المتنوعة، وأكبر سوق ومحط للتجارة.

وعندما شهدت الدول الأوربية كفرنسا وبريطانيا، نهضة صناعية كبيرة، أغنتها عن كثير من منتجات الشرق، التي أخذت تذبل ولاسيما في سوريا. بل يمكن القول أن هذه الدول وبالأخص بريطانيا، شرعت تبحث عن أسواق لمصنوعاتها الجديدة في

الشرق الذي كانت تستورد منه، وهكذا أنقلبت الاوضاع وأصبحت سوريا منطقة توزع فيها الدول الأوربية منتوجاتها الصناعية، أكثر مما هي منطقة يتكالب عليها الغرب ليحصل على مصنوعاتها، وبنفس الوقت أصبحت كبقراً حلوباً تقدم لهذا الغرب الوافد إليها على شكل بعثات تجارية تضمها بين ظهرانيها المواد الخام اللازمة لمصنوعاته الحديثة، كالقطن والحرير وغيرها من السلع. فهذه التجارة على الرغم من أنها لم تلفت نظر دارسي العصور الحديثة بشكل أوسع، الذين ركزوا أبصارهم على تكوين المستعمرات ما وراء المحيطات في أمريكا وآسيا، فأنها ذات أهمية كبيرة لحياة الدول الغربية، ولاسيما بريطانيا وفرنسا، وهذا الأمر دعاني أن أبحث في موضوع ذي صلة بالاستعمار الاقتصادي البطيء المتمثل بالنشاط التجاري لبريطانيا وبالأخص في حلب، لأن دراسة حلب واسعة ومتشعبة في التجارة وتستحق بحثاً خاصاً منفصلاً، كما أن بريطانيا تُعد الشريك التجاري الرئيس لحلب خلال القرن التاسع عشر، لذلك جاءت الدراسة بعنوان (النشاط التجاري البريطاني في حلب خلال القرن التاسع عشر)، وهذا الأمر أحاط الدراسة بالنقاط الرئيسة الآتية :

أولاً : بدايات النشاط التجاري البريطاني في سوريا .

ثانياً : واجهات النشاط التجاري البريطاني في حلب .

ثالثاً :النشاط التجاري البريطاني والحياة الاجتماعية في حلب.

أولاً : بدايات النشاط التجاري البريطاني في سوريا :-

ترجع بدايات النشاط التجاري البريطاني في سوريا إلى القرن الخامس عشر[١]، إذ أتجه التجار بمغامراتهم نحو البحر المتوسط، وقامت علاقات مباشرة بينهم وبين المدن الايطالية[٢]. ولابد أن هذه العلاقات هي التي دفعتهم أكثر فأكثر نحو شرق البحر المتوسط، وكانت المحطات التجارية للبندقية هي محطاتهم الرئيسة. ففي عام ١٤٤٦م أرسل تاجر انكليزي يدعى ستارمي (Starmy) مركباً مليئاً بالحجاج وسفينة محملة بالصوف والقصدير وغيرها من المواد إلى يافا، ولكنها في طريق عودتها مزقتها العواصف على الساحل اليوناني، وفي عام ١٤٥٧م سافر بنفسه بحمولة من القصدير والجلد والصوف لمختلف أنحاء الليفانت[٣] (Levant) حيث حصل على التوابل، ولكن الجنوبيين ضايقهم هذا التدخل الجديد بما فيه تهديد لتجارتهم لذا تصدوا لمركب التاجر الإنكليزي عند مالطة[٤]. ولكن هذا التعدي لم يمنع الانكليز من متابعة تجارتهم مع كريت وخيوس وموانئ سورية وقبرص. فمنذ عام ١٥١١م بدأ الانكليز يتاجرون مع الجزر اليونانية ومع سوريا، فكانوا يستوردون الزبيب المعروف بـ (زبيب كورنثيا) من اليونان، ويستوردون التوابل، والحرير الخام، والقطن والمنسوجات الأخرى من سوريا . إذ كانت مختلف المراكب الكبيرة في لندن (London) وساثامبتون (Sowthampton) وبريستول (Priestoul) تحمل النسيج الإنكليزي إلى كاندیا وقبرص وطرابلس وبيروت في سوريا مقابل مبادلتها بالحرير والتوابل والسجاد والموهير. ولم يقتصر هدفهم من الاتجار مع الشرق على الكسب وحده، بل إيجاد أسواق للمنسوجات الصوفية التي تفيض عن حاجة بلادهم، ذلك لأن الانكليز كانوا لا يرضون ببيع ما يتراكم لديهم من أصواف خام إلى البلدان الأخرى، خشية مزاحمة ما يصنعونه من منسوجات، بل كانوا يجاهدون في سبيل تصريف ما كانوا ينتجونه من أقمشة إلى تلك البلدان[٥].

بدأت المحاولات الانكليزية عن طريق الأفراد، أي التجار أنفسهم، وليس عن طريق الحكومة الانكليزية ، إذ أن المصالح التجارية هي التي أتت بالانكليز إلى المشرق، ومن أقدم هؤلاء التجار رالف فتش[٦] (Ralph Fitch) الذي ذهب إلى هرمز عن طريق حلب ومنها إلى جوا (Goa) في رحلة استمرت من ١٥٥٣م إلى ١٥٥٩م[٧].

ومن بعد هذا الرائد أتى تجار انكليز آخرون، وقاموا ببعض المحاولات. وأول محاولة كانت تلك التي قام بها أنتوني جنكنسون (Anthony Jenkinson) في عام ١٥٥٣م، الذي قابل السلطان العثماني سليمان القانوني[٨] في حلب، وكان يجهز حملة لمحاربة الفرس، ممثلاً عن نفسه وعن تجار آخرين انكليز، وتقدم إليه بطلب (حرية التجارة في الإمبراطورية العثمانية على نفس الأسس المعطاة للبنادقة والفرنسيين)). والذي حصل عليه جنكنسون هو ((السماح له ولشركائه بأن يحضروا بضائعهم إلى الموانئ العثمانية على المراكب الإنكليزية ولكن بمجرد أن تصبح سفنهم داخل المنطقة الخاضعة للقضاء العثماني كان عليهم الأبحار والمرور تحت العلم الفرنسي)). وعلى إن هذه الميزة التي حصلوا عليها من السلطان لم ينتفعوا بها ولم تبدأ التجارة المنظمة الإنكليزية في داخل الدولة العثمانية إلا بعد ذلك بثلاثة عقود[٩]، إذ قام اثنان من التجار الانكليز وهم أسبورن (Osporn) وستابر (Staper) وأرسلوا وكيلهم وليم هاربون (William Harborn)[١٠] محملاً برسالة من الملكة اليزابيث[١١] (Elizabeth) إلى السلطان مراد الثالث[١٢]، وبمطالب محددة تتعلق بالتجارة مع أسطنبول، وفي رسالته الجوابية للمملكة اليزابيث وافق مراد الثالث على منح الأمان للتجار الانكليز كتعبير منه عن الصداقة والوفاء الذين سيحافظ عليهما. وهذا التقارب بين الدولتين العثمانية والانكليزية أدى إلى تدشين علاقات ودية وإلى نتائج سياسية وتجارية، في الوقت الذي كانت فيه السلطات العثمانية قد وقعت تحت إغراء فرصة

شراء المنسوجات الانكليزية بثمن أخص، والحصول على المواد الأولية، مثل القصدير والفولاذ، التي كانت بحاجة إليها لصناعة الأسلحة(١٣).

ويبدو لنا إن حركة النشاط التجاري الانكليزي في سوريا ابتدأت في القرن السادس عشر. إذ أن الاستكشاف والتوسع التجاري، لم ينمو ويترعرع إلا في عهد الملكة اليزابث لاهتمامها الخاص بتوسيع التجارة الانكليزية، وحمايتها لها، فاستطاعت الحصول على امتيازات كثيرة وحسنة لتجارتها(١٤).

لابد إن نجاح الفرنسيين التجاري قد أثار غيرة الانكليز، فسعت اليزابيث لعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية على غرار معاهدة فرانسوا الأول(١٥) (Fransewa) مع سليمان القانوني. وعلى الرغم من معارضة الفرنسيين فأن المفاوضات بين اليزابيث ومراد الثالث ما بين (١٥٧٧-١٥٨٠) أسفرت عن اتفاقية بين الطرفين تحتوي على اثنين وعشرين بنداً، جاء في أحدها ((يسمح للتجار الإنكليز بالقدوم إلى الإمبراطورية العثمانية مع بضائعهم عن طريق البر أو البحر تحت حماية علمهم الخاص ويشتروا ويبيعوا في ممتلكات الدولة العثمانية بدون أي عائق، كما يسمح لهم بالعيش في ظل القوانين التابعة لدولتهم)) (١٦). وعلى هذا الأساس طلب بعض التجار الانكليز من حكومتهم تصريحاً بتشكيل شركة يكون لها احتكار التجارة الانكليزية في ممتلكات الدولة العثمانية، وأعطي التصريح بتشكيل شركة الليفانت الإنكليزية (The English Levant Company)، التي نالت بصك حكومي في ١١ أيلول ١٥٨١م هذا الاحتكار الذي حصر التجارة في أيدي بعض من التجار وحرم جميع الرعايا الأُخر من المتاجرة في أراضي الدولة العثمانية(١٧).

ويبدو إن هذا الاحتكار كان الطريقة الطبيعية آنذاك للتنظيم التجاري الحديث، إذ لما كانت الحكومة الانكليزية غير قادرة في تلك المدة على تحمل أعباء مسؤولية العلاقات مع قوة بعيدة كالدولة العثمانية، فأنه كان من الضروري أن تتنازل عن هذا الواجب لتجمع قوي من التجار تمنحه السلطات الاحتكارية التي يمكنها وحدها تثبيت

قوته وقوتها، وضمان استقراره واستقرارها[١٨]. وهكذا منح أثنا عشر تاجراً فقط في البدء إحتكار التجارة مع الدولة العثمانية لسبع سنوات، ومنع جميع الرعايا الانكليز الآخرين من التجارة في ممتلكات الدولة العثمانية. وقد أعطي أصحاب الصك المذكور أعلاه السلطة لوضع القوانين والتعليمات التي تهيئ حكماً أفضل للتجار على إلا تخالف قوانين المملكة، وأن يقدم تقرير للإميرالية عن جميع المراكب والبَّحارة المستخدمين[١٩].

واجهت فرنسا النجاح الذي حققه الانكليز في مجال الامتيازات والتجارة مع الدولة العثمانية، بمقاومة عنيفة، وحاولت أن تضع العراقيل في وجه المحاولات الانكليزية في الدولة العثمانية، وبذلك يمكن القول أن عهد التنافس الاقتصادي بين الانكليز وفرنسا بدأ يظهر بشكل واضح منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر. لكن انكلترا لم تستطيع أن تقف في وجه المنافسة الفرنسية، ولذلك كانت تجارة شرق البحر المتوسط في صالح فرنسا بصفة خاصة حتى أواخر القرن الثامن عشر، ففرنسا كانت الدولة الأوربية الأولى لدى الدولة العثمانية، وكانت صادراتها من الصوف أرخص من مثيلتها الانكليز وأكثر ملائمة لمناخ المنطقة، هذا بالإضافة إلى إفراط الانكليز في البحث عن الربح، وأن هذا الهبوط المحسوس في التجارة الانكليزية وما ترتب عليه من فائدة لفرنسا، يعود إلى سياسة الانكليز القائمة على الاكتفاء بالمبيعات القليلة مع ارتفاع نسبة الأرباح فيها[٢٠].

أدى نمو التجارة الفرنسية وتوسعها في سوريا، وتهديد القرصنة الفرنسية للمراكب الانكليزية في البحر المتوسط، إلى ابقاء الانكليز منافسين خطرين لهم، لاسيما في طرابلس وحلب والاسكندرون، حيث تثبتوا، وحيث كانوا يشترون حريراً بكميات أكبر، ويجدون تسهيلات أوسع في تصريف منتوجاتهم، التي تتميز بنوعية أفضل من المنسوجات الفرنسية. ويبدو إن البريطانيين حافظوا في إسكلة (ميناء) حلب على الأولوية، ولم يفقدوا مكانتهم هذه إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[٢١].

وفي خضم التنافس الفرنسي – البريطاني التجاري في الدولة العثمانية، فأن هذا التنافس كان يتأثر إلى حد بعيد بعلاقات الدولة العثمانية السياسية بهاتين الدولتين، وهذا يظهر واضحاً من موقف الدولة العثمانية من حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام ما بين المدة (١٧٩٨-١٨٠١)م، فقد اعتبرت الحملة أساساً موجهة ضدها[٢٢]، فجمدت امتيازات فرنسا الاقتصادية فيها، ولأن بريطانيا قامت بالدور الرئيس في التصدي للحملة وإفشالها عسكرياً وسياسياً، لأن من أهدافها الرئيسة قطع شريان الطريق التجاري الموصل للهند والحيوي لمصالح بريطانيا الاقتصادية، وظهرت وكأنها حامية للدولة العثمانية[٢٣]، فزادت التجارة البريطانية، وبعد انتهاء الحملة انتهزت بريطانيا ذلك الوضع السياسي، فعقدت مع العثمانيين اتفاقات جديدة وسعت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، خاصة في المجال التجاري، ففي عام ١٨١٨م عقدت اتفاقية بريطانية – عثمانية للتجارة، استكملت عام ١٨٢٠م، تضمنت تحديد الرسوم على المستوردات البريطانية إلى ولايات الدولة العثمانية بـ٣%[٢٤].

وأعقب هذه الاتفاقية اتفاقية تجارية أخرى بين الدولتين عقدت في ١٦ آب ١٨٣٨م[٢٥] لتخفيض التعرفة الكمركية، وبموجبها رفعت جميع الاحتكارات التجارية، ونجمت عنها نتائج خطيرة[٢٦].

وبناء على ذلك يمكن القول إن هذه الاتفاقية التي سعت بريطانيا لعقدها مع الدولة العثمانية، كانت مفيدة في المقام الأول لبريطانيا، إذ راحت الرأسمالية تنمو وتتطور فيها إلى فتح أسواق جديدة، كما أكدت هذه الاتفاقية التجارية على أنشاء نظام للتجارة الحرة في الدولة العثمانية، أي إمكانية بيع وشراء جميع السلع، مهما بلغت كمياتها، تبعاً لأسعار السوق، سواء في الموانئ أو في جميع انحاء الدولة العثمانية، فضلاً عن وضع نظام لتحصيل الجمارك (وعلى رأسها السلع التي لم يتم تحصيل رسوم داخلية عليها من التجار) [٢٧].

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقيم علاقات وثيقة مع الدولة العثمانية، ورغم ظهور التنافس التجاري البحري[٢٨]، فقد تغلبت بريطانيا على كل منافسيها بسبب نمو التجارة البريطانية فيما وراء البحار. ووصل النشاط التجاري البريطاني البحري إلى أوجه خلال القرن التاسع عشر[٢٩]، أما تجارة سورية البحرية فمنذ بدء النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد عانت نقصاً، فيما عدا المدة التي بلغت فيها حرب القرم[٣٠] ذروتها، إذ حققت سورية فائضاً في التجارة مع أوربا واختزنت الكثير من السلع[٣١].

ثانيا : واجهات النشاط التجاري البريطاني في حلب :-

لقد ركز البريطانيون جهودهم في حلب، واستطاعوا سريعاً السيطرة على الموقف التجاري في حلب، إذ كانوا يقومون في حلب بتجارة هي أوسع وأقوى من أية تجارة لبلد أوربي أخر، فبينما احتفظ الفرنسيون بسيادتهم التجارية على الساحل السوري وبينما كانت لهم مؤسسات متفرقة ومنتشرة في حلب وطرابلس وصيدا وعكا وبيروت ودمشق. فأن بريطانيا كانت لا تشجع التجارة إلا عبر الاسكندرون[٣٢] إلى حلب. لأنها ترى إن تجمع التجارة في بعض المراكز الكبيرة، يسهل آلية العمل، من شحن وحسابات، وثبات للسوق، ووحدة فيه، وتجعل من الأيسر تنظيم عمل التجار وضبطهم، وهو عمل في أصله شاق وعسير[٣٣].

ثبتت بريطانيا تجارتها على أساس مبادلة بضاعة ببضاعة، وهي الطريقة التي كانت تستخدمها البندقية، فبذلك تحفظ بريطانيا نقدها وفضتها، وتصرف بضائعها بأرباح مغرية، لذلك يمكن القول بأن البريطانيين كانوا يبيعون أكثر مما يشترون.

إن البضاعة الرئيسة التي كانت الدول الأوربية تعتمد على تصديرها هي الأجواخ (الأصواف). لذلك أخذت بريطانيا بتصدير جوخها المعروف تحت اسم الكيرسيز (Kerseys) أي (الأجواخ القرزية). ويبدو إن هدف بريطانيا الأول من دخول التجارة، هو أن تجد سوقاً لصناعتها تلك، وكانت بريطانيا توصي عملائها في موانئ الشرق بالاهتمام بالنسيج الصوفي، وإيجاد سوق له، لأنها تملك أفضل صوف

وأنعمه وأقواه وأمتنه لتحمل الصباغة، وليس لدى أي بلد الكمية الموجودة لديها. فنسيجها لا يصاب بالعث ولا يتجعد، هذا مع العلم إن التجار بهذا الجوخ وتنشيطها، ستشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في صناعته، وتغني الصانع والتاجر، وتملأ خزينة الدولة بالمال، وتنشط عمل السفن التي ستقوم بنقله، وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تطلب من عملائها وتجارها أن يتعرفوا الصناعة الصوفية لبقية البلدان، والألوان والأنواع التي يرغب بها السكان، وأن يتعلموا من الصباغين في البقاع التي يذهبون إليها، صباغة جميع الألوان الثابتة والمرغوب فيها. وفعلاً ازدادت الطلبات والأقبال في جميع الاسكالات على هذه البضاعة وبالأخص إسكلة حلب[٣٤].

وإلى جانب المنسوجات الصوفية ، كان البريطانيون يرسلون إلى سوريا وحلب، المعادن الخام، وبخاصة القصدير والنحاس، حتى إن بريطانيا كانت تحظى بترحاب واستقبال واسع في أنحاء الدولة العثمانية نظراً لحاجتها الماسة لمادتي الرصاص والقصدير في المدفعية وفي تبييض أوعية الطعام كل شهر. ومن المعادن المحمولة أيضاً الكبريت والحديد، والجاز الأخضر (سولفات الحديد)، والزنجفر (سولفور الزئبق)، والزنكار (استيات) النحاس، والزرنيخ وغيرها[٣٥].

لم تكتف بريطانيا بتصدير منتجاتها ومصنوعاتها إلى سورية، وإنما عمدت إلى تصدير ما يردها من بضائع الهند كالتوابل وحرير فارس من سوريا إلى أوروبا. كما قامت بريطانيا بتصدير منتوجات البلاد نفسها كالصابون الحلبي والقطن والمنسوجات القطنية والحريرية وبخاصة منها المحلاة بالخيوط الذهبية والفضية المسماة بـ(البروكار). هذا بالإضافة إلى المصنوعات النحاسية المكفتة بالفضة، والمصنوعات الزجاجية، وبعض المنتوجات الزراعية أو الزراعية الصناعية كالفستق الحلبي، والجوز والصنوبر، والزبيب وغيرها[٣٦].

كانت حلب أعظم المراكز التجارية[٣٧]، ومخزناً للسلع الآسيوية والأوربية المتنوعة، ومركز توزيع عالمي. وتعد درة المدن في الدولة العثمانية، واكثرها دعماً

لخزينة الدولة، حتى قيل عنها : ((إنها المدينة التي تدر أكبر ربح على السلطان، ويقدرون أن الجمرك، وضريبة الجزية فيها يقدمان في كل سنة للسلطان (٣٠٠٠.٠٠٠) ليرة عثمانية)) ويجب ألا يسهى عن الذهن في خضم الكلام عن نشاط التجارة في حلب، صناعتها التي شجعت بالتبادل، وأشهرها صناعة الأقمشة الحريرية والقطنية بصباغتها المتنوعة التي كانت تجد سوقاً رائجة، إذ كانت حلب سوق الحرير الكبرى في الدولة العثمانية. كما شكل حب الزيتون وزيته أحد أهم مواد التصدير، إلى جانب صناعة الصابون والسجاد. ومن مواد التصدير الأُخرى، صوف الغنم والجمال والماعز التي يقبل عليها البريطانيون بسبب رخص أسعارها. كذلك صُدِرَ السمسم والفواكه المجففة والبلح ونبات الصباغ (كعفص البحر والتوتيات الفارسية التي تجفف ويصنع منها الصباغ الأصفر) هذا إلى جانب كميات كبيرة من مختلف فئات العملات النقدية، وهي تجارة رابحة بسبب انخفاض سعر العملات في البلاد المصدرة منها[٣٨].

كانت بريطانيا الشريك التجاري الرئيس لسوريا وبالأخص حلب خلال القرن التاسع عشر، بينما دخلت ألمانيا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في الشطر الأخير من القرن، والسنوات الأولى من القرن العشرين[٣٩].

وصفوة القول، إن بريطانيا كانت لها تجارة واسعة جداً مع حلب، إذ كانت تستورد من سوريا مواد أولية ضرورية لصناعتها، ونموها الاقتصادي، وتبيع لها مصنوعاتها الاستهلاكية. ولابد من الإشارة إلى أن الصناعة القطنية البريطانية قد قامت على القطن المستورد من سوريا[٤٠].

وهكذا بعد أن كانت حلب مركزاً هاماً من مراكز تصدير البضائع إلى الغرب، واجتذاب النقد الأجنبي، وتقدم التجارة فيها، إلا إنها لم تتمتع طويلاً بهذا الازدهار، فتحولت تدريجياً إلى سوق تقدم للدول الأوربية المواد الخام اللازمة لنهضتها، وتستهلك منهم مصنوعاتها. ولكن الأسباب التي قضت على الحركة التجارية فشلتها، وعلى

البلاد فأفقرتها؟ إن أسباب ذلك كثيرة[٤١]. مما أدى إلى تسهيل غزو المنتجات المصنعة في بريطانيا، وأضعاف وتدمير صناعة وتجارة سوريا بعامة وحلب على نحو خاص.

عاشت حلب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وهي غير مستقرة، وفقدت تقريباً رخاءها الاقتصادي وعلاقاتها التجارية، إذ نزلت الواردات في عام ١٨٤٤م إلى خمسة ملايين ونصف مليون فرنك، وأما الصادرات فكانت مليونين ونصف مليون فقط، ولم تنتعش تجارة حلب إلا في عام ١٨٨٠م[٤٢]، إذ زادت الواردات والصادرات. وبلغت الواردات (٥٨,٥) مليون فرنك (من هذا المبلغ عشرون مليوناً فقط للقطن)، وبلغت الصادرات عشرين مليون فرنك، وهي (السمسم، عرق السوس، العفص، السمن، زيت الزيتون، الصوف، الحرير، الجلود، وغير ذلك) [٤٣].

مما سبق نلاحظ إن معظم المعلومات المتاحة التي تتعلق بتجارة البحر المتوسط وبالذات بعد الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي الأوربي تقر بهيمنة بريطانيا على تجارة سوريا وبالأخص حلب، إذ كانت بريطانيا الشريك التجاري الرئيس لحلب خلال القرن التاسع عشر. فكانت بريطانيا تصدر إلى حلب كميات كبيرة من المصنوعات النسيجية غير الصالحة للبيع في أوروبا، كالأقمشة القطنية والأجواخ، اللتين أصبحتا مرغوبتين لدى سكان الشرق لجمال صنعهما والألوان الزاهية التي تتناسب مع الأذواق ومتطلبات السكان، علماً بان القطن المغزول يمكن أن يكون بنفس النوعية التي تنتجها سوريا وتستعمله في نسج الأقمشة المحلية. كذلك تم استيراد سلع حديدية جاهزة كالمسامير والاسطوانات والرقائق وغيرها من الحاجات المنزلية[٤٤]، ويستنتج من ذلك إن بريطانيا كانت تمارس استعماراً اقتصادياً بطيئاً وخفياً لسوريا وحلب والمعتمد على استغلال الشعوب اقتصادياً.

ثالثاً : النشاط التجاري البريطاني والحياة الاجتماعية في حلب :-

كانت حلب ذات علاقات حسنة مع البريطانيين، وكان فيها كثير من التجار البريطانيين والفرنسيين والهولنديين والبنادقة والألمان، يصدرون البضائع ويدخلوها

بحماية قناصلهم، ويتجرون بواسطة السماسرة اليهود، ويستخدمون عدداً كبيراً من المسيحيين كوسطاء في معاملاتهم التجارية. وكان أكثر هؤلاء التجار عدداً البريطانيون، فكانوا يملكون معملاً عظيماً منذ زمن ملكهم جيمس الأول(٤٥).

إذاً استقر عدد كبير من التجار البريطانيين منذ القرن السابع عشر والثامن عشر في المدن السورية الكبرى لاسيما حلب، واستمروا على نفس النمط السابق في حياتهم الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر. إذ نظموا سكناهم في داخل الخانات(٤٦) فلم تكن السكنى في هذه الخانات تكلف التجار أموالاً، لأنها عموماً هي أبنية عامة ملك للدولة أو وقفية. وكان لا يجوز للسلطات الحاكمة العثمانية أن تقتحم على التجار البريطانيين بيوتاتهم في الخانات، ولذا فأن كثيراً من اهل حلب كانوا يودعون أموالهم التي يرغبون في إخفائها عن السلطات الحاكمة عند بعض هؤلاء التجار. وعندما تضيق هذه الخانات بالتجار ولم تسعهم للسكن، فأنهم كانوا ينتقلوا إلى قلب المدينة، ليعيشوا إلى جانب الأهالي وبالأخص في الأحياء المسيحية. وهكذا تمتع البريطانيون بالراحة في بيوتاتهم داخل الخانات أو خارجها. وقد أثثوها بأنفسهم ببساطة وأناقة، وكانوا يحملون بعض أثاثهم من بلادهم، لتكون منسجمة مع حاجاتهم.

ولقد كان للتجار البريطانيين مقابرهم الخاصة بهم في حلب، وإذا ضاقت هذه المقابر بموتاهم، فيتم دفنهم عادة في المقابر الرومية، أي في مقابر مسيحي البلاد، وكان إذا توفي أحد أفراد التجار، فأن مخزنه وكتبه ودفاتره وماله تختم بالشمع الأحمر، حتى انتهاء دفنه، ثم تسجل من قبل المستشار (السكرتير)، قبل أن تسلم وصيته إلى منفذيها، كما اضطرت الدولة العثمانية أن تبين إنه لا يجوز لموظفي مالية الدولة أو غيرهم، بحجة عدم معرفتهم لمن تعود أملاك المتوفى، الاستيلاء على مخلفاته، وإنما يجب أن تسلم إلى من أوصى له، أو إلى قنصل دولته، في حالة عدم وجود وصية له، وفي حالة عدم وجود قنصل أو ممثل له في مكان الوفاة، فأن القاضي يحجز جميع المخلفات ليسلمها كاملة إلى المركب الذي يرسله السفير لإحضارها(٤٧).

كان التجار البريطانيين يعانون من حرمانهم من الحياة الأسرية المنتظمة. فمعظم أفراد التجار غير متزوج، إذ كانوا يذهبون إلى أراضي الدولة العثمانية أو إلى سوريا للتجارة وهم شباب صغار، لا تمكنهم أحوالهم من إعالة أسرة، وكانت سلطات وطنهم لا تشجعهم على الزواج، لأن الزوجة والولد عبء في تلك البقاع وضر وخطر في الظروف التي كانوا يعيشونها مما قد يسبب مأزق ومشكلات، على الرغم من عدم وجود موانع قانونية تحرم أحضار التجار البريطانيين أو الأوربيين لزوجاتهم. لذلك فان بعض أفراد التجار كانوا يتزوجون من أهالي البلاد التي يتاجرون فيها، ومن فتيات روميات بالذات، اللائي حافظن على عاداتهن الوطنية، واتباعهن لكنائسهن، نتيجة اختلاطهم ببعض الأسر المسيحية، إلا أن أولادهن من التجار البريطانيين، كانوا يرسلون إلى بريطانيا ليتربوا ويتعلموا فيها، وفي الواقع أن الحرمان من الحياة العائلية، كان سبباً في تدهور أخلاق شباب التجار، وتفشي العادات السيئة بينهم، فلم تستطيع تحذيرات بريطانيا لتجارها من نبذ هذه الاخلاق وتغييرها، لأن أفراد التجار وضعوا لأنفسهم تفسيرا متطرفاً جداً لمفهوم الحرية، التي يرون أن يتمتعوا بها[٤٨].

ولم يقف الخوف من مصادرات العثمانيين وغراماتهم، والجزع من الأهانات والعقوبات الصارمة التي ينص عليها القانون العثماني – الإسلامي، في وجه مغامرات أفراد التجار مع النساء الروميات، بل أحياناً مع بعض النساء المسلمات، إذ كان معروفاً لدى الأوربي أن أكبر خطيئة يمكن أن يرتكبها هي أن يفاجأ مع امرأة مسلمة، إذ أن القانون يأمر بحرقه حياً، ولكنه باستطاعته أن يكفر عن خطيئته إذا تحول مسلماً أي اعتناقه للدين الإسلامي.

وعلى الرغم من تحريم شرب الخمر لدى المجتمع الإسلامي، فأن الدولة العثمانية سمحت للتجار البريطانيين بتناوله وأحضاره من بلادهم إذا شاؤوا، بل وصنعه في بيوتهم، وبالفعل درج البريطانيون من السفراء والتجار المقيمون في الاسكالات السورية على صنعه في بيوتهم، إذ كان التجار البريطانيين يتعاطون الخمر بكثرة،

وكانوا يشربون حتى يفقدوا الوعي، فيكسرون ويحطمون الكؤوس وما على المائدة ليشرفوا – بحسب زعمهم – ضيوفهم، ومن يشربون على نخبهم، حتى أنهم يشعلون ناراً كبرى ويرمون فيها بقبعاتهم، وأكبر الأعياد التي كان التجار يحتفلون بها على هواهم، وبحرية ومن دون أي قيد من قيود الرسميات، هي ذكرى احتفالات الوطن الأُم (عيد الكرنفال) ففيه كانوا يلعبون ويرقصون، ويقيمون الولائم، ويمثلون الكوميديات، وإذا كان هذا الأسراف في اللهو يدل على شيء فأنه يبرهن على مدى الكبت الذي كان يقاسيه التجار بعيداً عن مواطنهم ، لذا ففي أول فرصة للتحرر، كانوا يطلقون العنان لغرائزهم وأهوائهم، محاولين إرضاءها ونسيان الضيق الذي يعانون(٤٩).

وإلى جانب حفلات الليل تلك الصاخبة، كانت حفلات النهار التي كان التجار الأوربيون ينظمونها للصيد والقنص، ففي معظم الاسكالات كان التجار يخرجون إلى الريف المجاور، ليقنصوا الحيوانات البرية. وفي الحقيقة أن أشهر حفلات القنص، هي التي كان يقوم بها التجار البريطانيون في حلب، فمن المعروف إن هؤلاء كانوا لا يتلقون قوافلهم البحرية إلا مرة واحدة في السنة، ومن ثم لا عمل لديهم إلا مرة واحدة في السنة، ومن ثم فلا عمل لديهم إلا ثلاثة أشهر فقط، أما بقية العام فيقضونه في التسلية والترويح عن النفس، ولقد نظموا أوقاتهم تنظيماً حسناً، كما كانوا يهتمون بالخيول العربية الأصيلة، وبكلاب الصيد، ومن المعروف أن المسلمين يتضايقون من الكلاب، ويعتبرون لمسها للأشياء قذراً ودنساً، لهذا كان البريطانيين يتعرضون بين آونة وأخرى لبعض المضايقات بهذا الشأن، ويهددون بخطف الكلاب أو قتلها، على الرغم من أن الدولة العثمانية لم تمانع بإحضارهم لمثل هذه الحيوانات وتربيتهم لها، ويبدو أن رحلات الصيد والقنص هذه بالنسبة إليهم تعد رياضة جسمية ضرورية، وترفيهاً نفسياً(٥٠).

ولم يكتف التجار البريطانيون الوافدون للتجارة بالترحال إلى المناطق المجاورة لاسكالاتهم فحسب، وإنما كانوا يجوبون كل أنحاء البلاد للاستطلاع أحياناً والدراسة

أخرى، وكانت المناطق الأثرية هي التي تجذب انتباههم، إذ كان أكثر التجار الأوربيين اهتماماً بهذا الأمر هم البريطانيون الذين كانوا ينظمون انفسهم على شكل جماعات لزيارة الآثار التي كانت تثير فضولهم، ثم يقدمون وصفاً عاماً للناس بعد عودتهم إلى بلادهم(٥١).

وفي الحقيقة أن جميع سبل التسهيل التجاري قد فتحت أمام التجار البريطانيين، بل أن الضرائب المفروضة عليهم كانت ضئيلة، وتكاليف الحياة رخيصة جداً، ولكن لم تكن المدن السورية جميعها تستقبلهم بالروح نفسها، فدمشق مثلاً لم تكن لتظهر تجاههم تسامحاً كبيراً على حركاتهم وتعاملهم كعناصر غريبة ودخيلة عليها، على عكس مدينة حلب التي كان وجودهم فيها ومبادلاتهم معها يدر عليهم أرباحاً طائلة وفائدة مادية ضخمة، وبالطبع فإن اختلاط سكانها بهؤلاء التجار كان على نطاق أوسع مما هو عليه الأمر في دمشق، إذ أن أحسن العلاقات بين أهل البلاد في سوريا وبين التجار البريطانيين، كانت في مدينة حلب، كما ذكرنا سابقاً، وذلك بسبب الاحتكاك التجاري الواسع، فضلاً عن أن الحلبيين هم أهدأ السكان وأقلهم شراً. وبالتالي هذا جعل حلب مدينة أكثر انفتاحاً على الوسط الخارجي وأكثر تأثراً بتطور الغرب، وأشد تحرراً من الناحية الفكرية وبخاصة في أوساطها المسيحية(٥٢).

ومن الجدير بالذكر إنه عن طريق التجار الأوربيون شاهد الحلبيون والدمشقيون مظاهر الحضارة الأوربية وما حققته الثورة الصناعية ونمطاً جديداً من الحياة الاجتماعية، فبهذا الإطار بدأ اليهود والنصارى أولاً بتقليد الأوربيين فلبسوا لباسهم الأوربي وحلقوا لحاهم مما سبب بعض المشاكل خصوصاً في المجتمع الدمشقي(٥٣).

علاوة على ذلك تهافت الأوربيون وبالأخص البريطانيين على تأسيس البيوت التجارية لمتابعة عمليات تجارتهم وتثبيت أقدامها، إذ أسس جيمس بلاك (James Black) البريطاني محلاً تجارياً عام ١٨٤١م وتبعه الفرنسي فورتينيه

(Fortinea) ، فالبريطاني هنري تشرشل (Henry Churchill) من العائلة الارستقراطية مارلبورو (Marliborw) والذي كان متأثراً بالمحيط العربي ويلبس اللباس الوطني ويضع الكوفية والعقال على رأسه، حتى أنه تزوج من امرأة حلبية وأخرى شهابية من العائلة الشهابية، وأسس عدة مزارع، أقام فيها، مما يدل على تأثير البيئة العربية التي فرضت نفسها على القادمين حتى ولو من أوروبا لأغراض التجارة(٥٤).

وفي أواخر القرن التاسع عشر تقلصت البيوتات التجارية الأوربية ولم يبق فيها إلا من استقر واندمج في مجتمعها، وحول هذا الموضوع ذكر أحد القناصل البريطانيين عام ١٨٨١م قائلاً : ((أن المشاريع التجارية الأوربية قد حلت محلها مصالح أخرى وانها أخذت بالاختفاء شيئاً فشيئاً، وفي عام ١٨٧٣م لم يبقَ في سوريا سوى مؤسسة تجارية واحدة إذ استقر العديد من التجار السوريين في مانشستر ولندن وعملوا بكفاءة وسطاء بين أصحاب المصانع البريطانية والمستوردين السوريين)) (٥٥).

وهكذا يمكن القول، بأن التجار البريطانيين الذين أقاموا في حلب أو في المدن والموانئ السورية الأخرى، لم يكونوا مغامرين أندفعوا للعمل في تلك البقاع بمصلحة خاصة، وأنما كانوا أشبه ما يكونوا بموظفين، حملتهم دولهم مهمات عديدة، كان عليهم أن ينهضوا بها ويؤدوها بشرف وعلى أفضل وجه، وفي الحقيقة أنهم على الرغم من البعد بينهم وبين مواطنهم الأصلية، وعلى الرغم من قلة عددهم النسبي، فأن هؤلاء التجار كانوا مرتبطين بوطنهم ارتباطاً وثيقاً من الناحية الإدارية والتنظيمية، ويبدو أن بريطانيا بتنظيماتها هذه لتجارها، كانت تنتظر وتعمل في آن واحد على أضعاف الدولة العثمانية وتهالكها، لتسير في المناطق التي ركزت قواعدها فيها. فأقامة التجار البريطانيون في حلب وعملهم وتأسيسهم للبيوتات التجارية، كان في الواقع آنذاك قواعد استعمارية خفية، ارتكزت عليها بريطانيا لتنفيذ مآربها الخاصة الطامحة، لذلك يتضح بعد أن كان التوازن في التجارة مع بريطانيا مستمراً إلى مطلع القرن التاسع عشر نتيجة المقايضة ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر تغير الوضع تدريجياً ونافست

الصناعة البريطانية الحديثة، الصناعة السورية التقليدية، التي لم تنفتح لمتطلبات السوق الأوربية، وللتقنية الحديثة، فخبا بريقها، وانكمشت على ذاتها، حتى أنها وقفت عاجزة عن تموين نفسها من المواد الخام المنتجة محلياً، إذ أن التجارة البريطانية شرعت تنتزعها من يدها، وتحتكرها لصالحها فقط، وأغرق البريطانيون السوق الداخلية بالمواد المصنعة.

الخاتمة :-

أكدت الدراسة أن سوريا كانت مقر صناعة نسيجية شهيرة، ومن ثم فأنها أعطت للوافدين الجدد معرفة تقنية في الميدان الصناعي، لم تكن لديهم، ولاسيما في أنواع الصباغات وطريقتها، حتى أن بريطانيا أوصت عملاءها التجار، أن يلاحظوا بدقة جميع أنواع الأقمشة المتداولة في السوق الوطنية والأجنبية، ودرجة إتقانها، وأن يتعرفوا جميع النباتات، والمواد المعدنية المستخدمة في الصناعة وغيرها.

وتبين أن بريطانيا كانت تستورد من سوريا وحلب مواداً أولية ضرورية لصناعتها، ونموها الاقتصادي، وتبيع لها مصنوعاتها الاستهلاكية، وهذا يدل على أن حلب بعد أن كانت تمثل مركزاً هاماً من مراكز تصدير البضائع إلى الغرب، واجتذاب النقد الأجنبي، فأنها تحولت تدريجياً إلى سوق تقدم للقارة الأوربية المواد الخام اللازمة لنهضتها وتستهلك منهم مصنوعاتها.

وبكلمة موجزة، خرج التجار البريطانيون بعد استيطانهم مدة من الزمن في حلب، بأن سوريا منطقة هامة اقتصادياً، ويجب أن تدخل في كل تخطيط اقتصادي سياسي لبريطانيا، فعلى الرغم من خضوعها للدولة العثمانية، فأنها تصلح مستعمرة استغلالية تقدم لبريطانيا المواد الخام الضرورية ، وتستهلك منتوجاتها المصنوعة.

وفي الحقيقة يمكن القول، أن النشاط التجاري البريطاني في حلب، كان استعماراً اقتصادياً بطيئاً وخفياً، أشبه ما يكون بالاستعمار الحديث القائم حالياً، والمعتمد على استغلال الشعوب اقتصادياً.

الهوامش :

(١) في الواقع ليس لدينا معلومات واضحة عن مدى علاقات الانكليز بالتجارة في البحر المتوسط قبل القرن الخامس عشر. ولكن من المعلوم أن الانكليز أقل الشعوب الأوربية اتصالاً بالعرب والبلاد العربية في العصور الوسطى، وذلك بحكم موقع بلادهم بمنأى من تيار الفتوح العربية الإسلامية من جهة، وبحكم النصيب الضئيل نسبياً الذي اشتركوا به في الحروب الصليبية من جهة أخرى. م.ق – سيتون وليمز، بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الإنجليزية العربية (١٩٢٠–١٩٤٨)، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى، مطبعة العلوم، القاهرة، ١٩٥٢، ص ب.

(٢) إذ كان الفنيسيون (أهل البندقية) يسيطرون على تجارة الشرق وحدهم. ريد بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢، ترجمة : حسن احمد السلمان، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦، ص٩.

(٣) الليفانت : تعني الشرق أو المكان الذي تشرق منه الشمس، وهو مصطلح قديم يشير إلى سوريا ولبنان وفلسطين والأردن واليونان. بيداء علاوي شمخي، السياسة البريطانية تجاه سوريا (١٩١٨–١٩٣٩م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١١.

(٤) ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق، ١٩٧٣، ص١٠٤.

(٥) ريدر بولارد، المصدر السابق، ص٩ .

(٦) رالف فتش : هو أحد التجار الثلاثة الذين ارسلتهم شركة الليفانت الإنكليزية طليعة لاستكشاف المنطقة، ونوع تجارتها مع جون الدرد (John Aldred) وجون نيوبري (John Newberry) وذلك في عام ١٥٨٣م. ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر

(العاشر والحادي عشر الهجريين)، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٩، ص٣٠٨.

(٧) نقلاً عن : م.ف – سيتون وليمز، المصدر السابق، ص٤ .

(٨) سليمان القانوني : هو سليمان الأول، الملقب بـ(الفخم) عند الأوربيين وبـ(القانوني) عند الأتراك والعرب، كما لقب بألقاب أخرى كـ(العظيم) و (الكبير). ولد عام ١٤٩٤م بمدينة طرابزندة على ساحل البحر الأسود، يعد من أعظم سلاطين آل عثمان. إذ دوخ العالم الشرقي والغربي أواسط القرن السادس عشر وأخضع بفتوحاته ثلث أوروبا وغزا بلاد فارس واحتل بغداد وحكم مصر والشام وجزيرة العرب واليمن وأكبر قسم من الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط سادت أساطيله كل البحار المعروفة آنذاك. استمر حكمه (٤٨) عام، وتوفي عمره أربع وسبعين عاماً في ١٥٦٦م وأخفي خبر موته. للمزيد راجع : أندري كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ترجمة : محمد الرزقين دار التركي للنشر، تونس، ١٩٩١؛ علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٥٢-٥٤.

(٩) ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص١٠٥.

(١٠) وليم هاربورن : هو سفير بريطانيا لدى الدولة العثمانية، صدر تفويضه من الملكة اليزابيث الأولى، لأول مرة، وأن كان اختياره المبدئي قد تم من قبل الشركة (الليفانت)، إذ تلقى التكليف الملكي في ٢٠ تشرين الثاني ١٥٨٢م، الذي يعينه (ممثلاً للملكة، ومبعوثاً، ونائباً لها) في بلاط السلطان العثماني، وتمكن من تثبيت نفوذ الانكليز التجاري في منطقة الشرق الأدنى، وتميز بكفايته ودبلوماسيته إذ كان مزوداً بسلطات واسعة من الملكة، لم يكن سفراء الدول الأخرى متمتعين بها. فبإمكانه أن يسن القوانين لحكم الرعايا الانكليز المتاجرين في الليفانت ومعاقبة المخالفين منهم، وسعى منذ استلامه هذه السلطة للقيام بمهماته بأمانة، فعين

القناصل في سوريا وشمال أفريقيا، وبقية إسكالات الليفانت الهامة، وأكد الامتيازات التجارية... إلخ. للمزيد راجع :

Wood (A.C), A History of The Levant Compant, London : Oxford University Press, 1935, P.12-14.

(١١) اليزابيث الأولى : وهي ملكة بريطانيا، وابنة الملك هنري الثامن من زوجته الثانية آن بولين (An Polin) حكمت بريطانيا (٤٥) عاماً (١٥٥٨-١٦٠٣)م، ويعتبر عهدها من العهود الزاهية في التاريخ الإنكليزي، حتى أن بعض المؤرخين أطلقوا على النصف الثاني من القرن الثاني من القرن السادس عشر اسم (عصر إليزابيث) . وبالرغم من أنها بروتستانتية إلا أنها فضلت اتباع سياسة معتدلة، وعالجت الخلاف الديني، وازدهر عصرها بالكتاب المخلدين أمثال شكسبير (Shakespier) وسبنسر (Spinser) . كما اشتهر عصرها بالشعر والتمثيل والعلم وغيرها. للمزيد راجع : علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، ط١، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٨٦-٨٨.

(١٢) مراد الثالث : أحد السلاطين العثمانيين، ولد عام ١٥٤٦م وتولى السلطة وعمره تسعاً وعشرين عاماً، ومدة سلطنته عشرون عاماً، كانت فاتحة أعماله إصدار أمر بمنع شرب الخمور بين الانكشارية خاصة، فثار أولئك الجند حتى اضطروه لاباحته. جذب إليه ملوك أوربا وعقد معهم المعاهدات، وجدد الامتيازات التجارية والقنصلية مع فرنسا والبندقية وزاد عليها بنوداً أخرى لصالحهما مما جعل عل تلك الاتفاقيات ذريعة للتدخل في شؤون الدولة الداخلية في المستقبل، وحصلت بريطانيا في عهده على بعض الامتيازات لتجارها. للمزيد راجع : علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط٤، المكتب افسلامي، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٢٨-١٣٠؛ إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٤٩-١٥٢.

(١٣) محمد رجائي ريان، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (١٥٣٥-١٩٢٠)، مجلة دراسات تاريخية، العددان (٢٧-٢٨)، أيلول، كانون الأول، جامعة اليرموك، ١٩٨٧، ص٤٠.

(١٤) ريدر بولارد، المصدر السابق، ص١٩.

(١٥) فرانسوا الأول : ولد عام ١٤٩٤م، وارتقى عرش فرنسا في العشرين من عمره عام ١٥١٥م، وقدر له أن يصبح فيما بعد من أشهر ملوكها. كان وديع الخلق، شغوفاً بالفن ورجاله، نصيراً للعلم والأدب، ولوعاً بالأبنية الجميلة وبناتها. أفتتح حكمه بانتصار باهر حازه في حملة سارياً إلى أيطاليا، ودحر السويسريين الذين كانوا في خدمة البابا ثم احتل ميلان، واشتهر هذا الملك بالتعصب الديني واضطهاد البروتستانت. للمزيد راجع : محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧، ص٨٠-٨١؛ علي حيد سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، ط١، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٤-٦٥ .

(١٦) ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص١٠٦؛ محمد رجائي ريان، المصدر السابق، ص٤٠ .

(١٧) للمزيد راجع : نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، دور حكم السلاطين الفعلي في العهد العثماني (١٥١٦-١٩٠٨)، ج١، مطبعة الأنشاء، دمشق، ١٩٦٢، ص١٠٠-١٠١.

(١٨) نقلاً عن :

Wood (A.C), Op. Cit, P.11.

(١٩) لقد أنشأت شركة الشرق الإنكليزية وكالات لها في حلب، وبقيت تمارس نشاطها حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر أي حتى عام ١٨٢٥م. للمزيد راجع :

ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج٢، ص٥٤٣-٥٤٦.

(٢٠) محمد أنيس، محاضرات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، مكتبة دار العالم العربي، القاهرة، د.ت، ص١٢٠.

(٢١) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج١، ص٥١٦.

(٢٢) للمزيد راجع : عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، دار المعرفة الجامعية، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٤١-٢٤٢.

(٢٣) تمثلت سياسة بريطانيا في القرن التاسع عشر بأبعاد التأثير الروسي والفرنسي عن الدولة العثمانية ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن أجل ذلك وقفت بريطانيا وروسيا الى جانب الدولة العثمانية ضد فرنسا في قضية محمد علي عام (١٨٣٩م)، ثم وقفت بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية في وجه المطامع الروسية أثناء حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦)م ثم اتفقت روسيا وفرنسا ضد بريطانيا أثناء احتلال الأخيرة لمصر عام ١٨٨٢. ويبدو من خلال ذلك إن بريطانيا اتخذت لنفسها سياسة الحماية والمحافظة على الدولة العثمانية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتحافظ على امتيازاتها التجارية في عرض البحار العثمانية وهو ما فتح باب التنافس مع فرنسا، إذ بعد مؤتمر فينا عام ١٨١٥م أصبحت سياسة بريطانيا تقوم على حماية الدولة العثمانية والمحافظة على ممتلكاتها للحيلولة دون توسع روسيا ومنعها من الوصول إلى المياه الدافئة، لكن سياسة بريطانيا تغيرت بعد عام ١٨٧٨م على عقب وأصبحت تؤيد تقسيم الدولة العثمانية، فساءت العلاقة معها بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢م وبعض الجزر الإستراتيجية في حوض البحر المتوسط (قبرص) ومناطق الخليج العربي. للمزيد راجع : عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف

بمصر، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٣١؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٣، الدوحة، قطر، ١٩٨٢، ص١٦٨؛ سمير عنجوري، العلاقات الخارجية في العالم الإسلامي، المركز السوري للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص١١.

(٢٤) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص٤٦ .

(٢٥) وهي معاهدة بلطة ليمان التي وقعتها بريطانيا مع الدولة العثمانية في اثناء حروب محمد علي باشا في سوريا، كمكافأة لها على وقوفها إلى جانب الدولة العثمانية. للمزيد من التفاصيل راجع : محمد فريد، تاريخ الدولة العلية، تحقيق : إحسان حقي، الطبعة السابعة، ١٩٩٣، ص٤٩٠؛ نينل الكسندروفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة : أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص٩١-٩٥.

(٢٦) تمثلت هذه النتائج بـ إختلال ميزان التجارة الخارجية وما نجم عنه من استنزاف الاحتياطي المحلي والتحول إلى رأس المال الأوربي، وازمة النسيج المحلي، والاعتماد على رأس مال الحمايات في تمويل الولايات العثمانية .. الخ. للمزيد من التفاصيل حول النتائج التي ترتبت على هذه الاتفاقية أو المعاهدة راجع : ليندا شيلشر، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة : عمرو دينا الملاح، ط١، مطبعة دار الجمهورية، دمشق، ٢٠٠١، ص٨١-٨٢.

(٢٧) نينل الكسندروفنا دولينا، المصدر السابق، ص٩٢.

(٢٨) عندما حاربت كل من بريطانيا وفرنسا ضد روسيا في حرب القرم، استطاعت الدولة العثمانية أن تقيم توازناً اقتصادياً في موضوع الامتيازات التجارية، فأعطيت الدولتين حقوقاً متساوية في معاهدة باريس في ٣٠ آذار ١٨٥٦م، خاصة فيما يتعلق بالمتاجرة وجلب البضائع إلى الإمبراطورية. ثم تأكدت حقوق الدولتين بالنسبة

للامتيازات السابقة وبشكل متساوٍ في معاهدة برلين في ١٣ تموز ١٨٧٨م، وبالتالي فقد تميز الربع الأخير من القرن التاسع عشر بجمود التنافس الاقتصادي البريطاني – الفرنسي في الإمبراطورية العثمانية، نقلاً عن : محمد رجائي ريان، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢٩) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ أوروبة الاقتصادي، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٣٥١-٣٥٢.

(٣٠) حرب القرم : وهي الحرب التي ابتدأت عام ١٨٥٤م، أعلنت فيها الدولة العثمانية الحرب على روسيا، وتدخلت كل من فرنسا وبريطانيا والنسما وبروسيا لصالح الدولة العثمانية، إنتهت الحرب بهزيمة روسيا أمام الحلفاء، وتم توقيع معاهدة باريس في ٣٠ آذار ١٨٥٦م. للمزيد راجع : جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٧١-٨٨.

(٣١) للمزيد راجع : شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (١٨٠٠-١٩١٤)، ترجمة : رؤوف عباس حامد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

(٣٢) الاسكندرون : هو الميناء الطبيعي لبلاد الشام الشمالية، تحف به الجبال، ويعد مرفأ حلب الأول، واتخذ هذا الميناء مركزاً للتجارة الأوربية منذ نهاية القرن السادس عشر. وكان الانكليز أول من فكر جدياً بنقل تجارتهم إليه عام ١٥٩٠م، إذ كان قصر المسافة بينه وبين حلب هو العامل الرئيس الذي دفع الانكليز لاختياره ميناء لهم. للمزيد راجع : ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام، ج١، ص٢٣٨-٢٤٨.

(٣٣) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام، ج١، ص٣١٨-٣١٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٤٨٥-٤٨٧.

(٣٥) للمزيد راجع : المصدر نفسه، ص٤٨٩-٤٩٠.

(٣٦) ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص١٠٧.

(٣٧) للمزيد راجع : أندري كلو، المصدر السابق، ٢٩٦-٢٩٧.

(٣٨) للمزيد راجع : عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٣٣٠.

(٣٩) مالكوم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢-١٩٢٣، ترجمة : خالد الجبيلي، ط١، الأمالي للنشر، دمشق، ١٩٩٨، ص٤٥ .

(٤٠) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام، ج١، ص٤٨٤ .

(٤١) أهمها : فُقِدَ الأمن في البحر المتوسط في زمن نابليون الأول وسوء الإدارة في البلاد، وثورات الانكشارية عام ١٨١٤ و ١٨٢٦م، والمنازعات بين الشرفاء ((الأقطاعيين)) التي سببت ارتباكاً عظيماً في الأسواق، والزلزال الذي حصل عام ١٨٢٢م الذي ضرب الكثير من الأبنية خاصة المآذن في حلب وقراها، وانتشار الكوليرا عام ١٨٣٢م، والوباء الذي انتشر عام ١٨٣٧م، وسوء إدارة المصريين من (١٨٣١-١٨٣٧)م في أثناء استيلاء إبراهيم باشا المصري (إذ لم يكن للمصريين في بقية البلدان السورية السلطة والنفوذ اللذان كانا لهما في حلب)، والحروب، وسوء المواسم الزراعية، وتأخر البنية التحتية، كما كان لفتح قناة السويس في (١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩م) آثاراً مدمرة على صناعة وتجارة حلب إذ تراجع أنتاج القطن والحرير وغيرها. فالمصائب كانت تنهال على حلب (الشهباء) حتى نهكت قواها وزعزعت كيانها، فاضطربت حالتها السياسية والتجارية وتوالت عليها النكبات والكوارث ولكن ليس هذا فقط، بل حتى بدو الصحراء. نقلاً عن : فؤاد عينتابي، تجارة حلب قديماً وطرق المواصلات إليها، مجلة العرفان، ج٩، المجلد ٢٦، شباط ١٩٣٦، ص٧٢٧.

(٤٢) أن من أهم أسباب النهضة الاقتصادية والثقافية لحلب واستعادتها لمركزها التجاري السابق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي :

أ- حملة إبراهيم باشا الأخيرة وما احدثته من تحول اجتماعي وإدخال التحديث الإداري والقانوني وطرح شعار المساواة للمواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني، وإحداث المدارس.

ب-تواصل التجار المحليين مع أوروبا، وإرسال أبنائهم للدراسة والإطلاع وعقد الصفقات أو وكلاء لهم.

ج- ضعف النفوذ التجاري الأجنبي، والتجارة بشكل عام بعد فتح قناة السويس.

د- صدور عهد التنظيمات الثانية عام ١٨٣٩م.

للمزيد راجع : محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تايخ العرب، ط١، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، ١٩٥٠، ص١٢٣-١٥٥.

(٤٣) فؤاد عينتابي، المصدر السابق، ص٧٢٨ .

(٤٤) ليندا شيلشر، المصدر السابق، ص٨١.

(٤٥) جيمس لأول : هو من عائلة آل ستوارت، وأبن ماري ستوارت (Mary Sitwart) أميرة اسكتلندة بأسم جيمس السادس فلما جاء إلى عرش انكلترا لقب بالأول، ووحد عرش المملكتين (اسكتلندة وانكلترا) في شخصه، وتميز حكمه بالأنفراد بالسلطة دون البرلمان، إذ اعتمد نظرية الحق الإلهي في الحكم، ومارس الحكم سنوات عديدة، خلال المدة (١٦٠٣-١٦٢٥)م وكان ذميم الخلقة والخلق، ضعيف الأرادة، جباناً، تعلم بعض الأشياء ولكنه لم يهضمها، إذ قال عنه الملك هنري الرابع (أنه أعقل سخيف في العالم المسيحي) للمزيد راجع : هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة : زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، ط٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٧٧-٢٧٩؛ علي حيدر سليمان، المصدر السابق، ص١١٧-١١٨.

(٤٦) الخانات : ومفردها (خان) ظهرت هذه الكلمة حوالي القرن العاشر الميلادي واستعملت مرادفة لملك أو شاه، والخان لقب السلطان عند العثمانيين، والخان أيضاً هو الحانوت ومحل نزول المسافرين ويسمى الفندق. والجمع (خانات) وهي بناء ضخم مربع أو مستطيل، يشبه بمظهره الخارجي حصناً إقطاعياً أو ديراً، ويضم ساحة داخلية واسعة، لتسهيل عملية تعبئة البضائع وتفريغها، وتحميلها وشحنها، وتنفذ إليها حيوانات الحمل المختلفة. ويمتد على أطراف الباحة رواق مقبب، تفتح عليه المخازن التي يكدس التجار فيها بضائعهم. فالطابق الأرضي إذاً كان يضم في العادة المخازن والحوانيت والاصطبلات، بينما يقوم في الطابق الثاني عدد من الغرف لسكنى التجار. ولم يكن للأجانب حق ملكية الخانات أو الفنادق، وأنما هي أبنية كانت تضعها حكومة السلطان المملوكي تحت تصرف التجار، تسهيلاً لأقامتهم في البلاد، وقيامهم بالتجارة فيها، وأجمل الخانات المبنية في العهد العثماني لأقامة الأوربيين هو خان (قرطباي)، وخان (الجمرك) في حلب، وخان الفرنساويين في صيدا، وخان (الوزير) الذي شيد في حلب أيضاً. للمزيد راجع : كامل بن حسين الحلبي الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج٢، المطبعة المارونية في حلب، ١٩٢١، ص١٩٦؛ سامي سلطان سعد، أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية من ١١٠٠-١٤٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٥٨، ص١١٢؛ أندري كلو، المصدر السابق، ص٨٣.

(٤٧) للمزيد راجع : ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام، ج٢، ص٦٦٨-٦٦٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٦٧٢ .

[٤٩] لمعرفة أسلوب الحياة الاجتماعية للتجار البريطانيين في حلب بشكل أوسع يمكن الرجوع إلى كتاب : اغناطيوس ديك، الحضور المسيحي في حلب خلال الألفين المنصرمين، ج٢، المجلد ١، د.م، د.ت، ص٦-١٠.

[٥٠] ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام، ج٢، ص٧٠١ .

[٥١] يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢-١٨٤٠، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٦، ص٣٥٥.

[٥٢] ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص١١٠.

[٥٣] يوسف نعيسة، المصدر السابق، ص٣٥٨ .

[٥٤] فتح الله انطون الحلبي، رحلة فتح الله انطون الحلبي إلى بادية الشام وصحارى العراق والعجم والجزيرة العربية، تحقيق : يوسف شلحد، ط١، دار طلاس، ١٩٩١، ص١٧٥.

[٥٥] للمزيد راجع : محمد عبد الهادي العليوي، الهجرات الخارجية من وإلى سوريا في العصر العثماني ١٨٣١-١٩١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، د.ت، ص٥٩.